

## المبحث الرابع

### المدرسة الإسلامية بين الواقع والمرتجى

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الإيجابيات.

المطلب الثاني: السلبيات.

المطلب الثالث: التطلعات.

يعد التقييم محطة هامة على طريق التطوير، ولا بد لكل مشروع من وقفة يعاد فيها النظر بالمنجزات التي تحققت ثم تقاس على الأهداف والخطة المرسومة لها. ولعله من الضروري أن ينظر الإنسان بعيون الآخرين، ومن عدة زوايا، حتى يتمكن من تقييم عمله بصورة دقيقة. ولذلك وبعد أن عرف الباحث بالنظام الذي تبنته المدرسة الإسلامية، وصور الواقع الذي تعيشه، من خلال ما اطلع عليه من وثائق وما لمس في الميدان، كان لا بد من بيان ما للمدرسة ونظامها من إيجابيات وسلبيات، ومن محاسن ومساوئ، مستندا في ذلك إلى رؤيته الخاصة وما توصل إليه من نتائج من خلال المشاهدات الميدانية، والإحصاءات والمقابلات التي أجراها مع عدد من الإداريين والمعلمين والمتخرجين، بالإضافة إلى نتائج التقرير السنوي الصادر عن جهاز الرقابة المدرسية التابع لهيئة المعرفة والتنمية البشرية بدبي.

## المطلب الأول: الإيجابيات.

لا شك أن الفكرة التي تبنتها المدرسة الإسلامية وعملت على تنفيذها تحمل في طياتها الكثير من النقاط المضيئة التي تستحق التقدير والاهتمام. ويكفي أن تكون خطوة على درب التغيير والإصلاح. فالفضل في كثير من الإبداعات والنجاحات يعود لصاحب الفكرة الأولى، دون أن نغفط دور الآخرين وفضلهم. وهذا شأن كل ما أنتجه الإنسان في بناء صرح الحضارة الإنسانية.

**أولاً:** إن أول ما يستحق التقدير والإعجاب أن صاحب هذه الفكرة أحسن تشخيص الداء واهتدى لمصدر الدواء. ولا شك أن الكثير من المختصين بالشؤون التربوية والتعليمية قد أحسنوا تشخيص المعاناة التي تعيشها المجتمعات العربية نتيجة الخلل في الأنظمة التعليمية الحالية، ولكنهم أخطؤوا في البحث عن مصدر الدواء، فاتجهوا شرقاً وغرباً، وعادوا بحلول مستوردة قد لا تتسجم مع واقعنا وبيئتنا، ولا تتفق مع تعاليم ديننا.

أما الحاج سعيد فقد رأى أن الحل يكمن في اتباع منهج الله تعالى، فالأمة التي قادت ركب الحضارة قروناً طويلة، لن تستعيد مكانتها إلا بعودتها لشرعها ومنهجها. ومن هذا المنطلق بدأ الحاج سعيد بالبحث عن نظام تعليمي متكامل يقوم على أسس إسلامية صحيحة.

**ثانياً:** إن فكرة اختصار سنوات الدراسة النظامية إلى عشر سنوات تستند إلى أصل شرعي. فمن حيث البداية نجد في الحديث الشريف: (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع)<sup>(١)</sup> دلالة واضحة على ضرورة بدء التعليم قبل سن السابعة، إذ لا بد أن يتقن الصبي أحكام الوضوء والصلاة قبل أن يؤمر بها. وقد اتفق علماء التربية على أن السن المناسب لبدء التعليم النظامي هي السادسة<sup>(٢)</sup>. مع مراعاة اختلاف النضج من فرد لآخر ومن بيئة لأخرى.

(١) أخرجه أبو داوود عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. انظر: أبو داوود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، كتاب السنن، (مرجع سابق)، ج ١، ص ٢٨٥، رقم الحديث ٤٩٦.

(٢) آل لوتاه، سعيد بن أحمد، لماذا نتعلم، (مرجع سابق)، ص ١٣٠.

وأما نهاية سنوات التعليم النظامي فتكون مع سن البلوغ باعتباره الحد الشرعي الفاصل الذي تترتب عليه الأحكام الشرعية. فالإنسان إذا ما وصل إلى سن البلوغ أصبح إنساناً مكلفاً قادراً على أن يتحمل المسؤولية، وحينما يكلف الخالق إنساناً فلا بد أن يكون تكوينه تاماً وقدراته متكاملة، من النواحي العقلية والجسمية، والأدلة على ذلك كثيرة، ويمكن الاستئناس بها للدلالة على هذه القضية، ونسوق منها على سبيل الاختصار:

- قول الله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، فالآية الكريمة وهي تتحدث عن اليتامى تحدد بداية الاختبار مع سن البلوغ: ﴿إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ أي صاروا أهلاً له، ﴿فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ أي أبصرتم ورأيتم منهم صلاحاً في دينهم وقدرة على التصرف وتحمل المسؤولية، ﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ أي أعطوهم أموالهم، لأن كلاً منهم يصبح بالرشد وبعد هذه السن قادراً على التصرف في هذه الأموال والمحافظة عليها واستثمارها وإدارتها. وقد ورد في الحديث الشريف: (لا يتم بعد احتلام)<sup>(١)</sup>.

- قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ٥٩]، والمعنى: إذا بلغ الأطفال الحلم، أي بلغوا مبلغ الرجال وأصبحوا في سن التكليف عليهم أن يستأذنوا كما يستأذن الرجال. ويفهم من هذا أن الصبي البالغ يعامل في الحقوق والواجبات معاملة الكبير، فقد صار بالبلوغ رجلاً كاملاً المسؤولية، متحملاً لكل التكاليف الدينية، التي تصل به إلى وجوب تطبيق الحدود عليه، إذ لا خلاف بين العلماء في أن القاتل يقتل، ولو كان شاباً صغيراً، إن كان قد بلغ الحلم، ما لم يكن هناك مانع آخر، ولو كان استحقاقه للقصاص وقع بعد البلوغ بيوم بل بلحظة<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أبو داوود عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر: الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السيجستاني، كتاب السنن، (مرجع سابق)، ج ٣، ص ٣٩٦، رقم الحديث ٢٨٦٥.  
(٢) لجنة التأليف في المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم، تعريف بالمدرسة الإسلامية للتربية والتعليم بدبي، (مرجع سابق)، ص ٢٧.

- وفي السنة النبوية الشريفة ما يؤيد ذلك، فقد ورد في الحديث الشريف: (رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل)<sup>(١)</sup>، أي إن الثلاثة في الحديث الشريف - الصبي والنائم والمجنون - يحتاجون إلى الرعاية والعناية الخاصة، أما إذا تغيرت ظروفهم كاستيقاظ النائم، أو عودة المجنون إلى عقله، أو وصول الصبي سن البلوغ والاحتلام، في هذه الأثناء يجري عليهم القلم، وتسجل عليهم أعمالهم، ويحاسبون على تصرفاتهم. ويؤيد ذلك ما ورد عن ابن عمر<sup>(٢)</sup> رضي الله عنهما، (أن رسول الله ﷺ عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه، ثم عرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني)<sup>(٣)</sup>. ولما بلغ هذا الحديث عمر بن عبد العزيز<sup>(٤)</sup> قال: (إن هذا لحد بين الكبير والصغير)<sup>(٥)</sup> وكتب إلى عماله أن يفرضوا لمن بلغ خمس عشرة سنة.

(١) رواه أبو داوود عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر: الإمام أبو داوود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، كتاب السنن، (مرجع سابق)، ج ٥، ص ٨٥، رقم الحديث ٤٤٠٢. وللحديث روايات أخرى وبألفاظ متعددة أخرجها النسائي وابن ماجه والترمذي. وقد أشار إليها المحقق في حاشية الحديث.

(٢) عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن، صحابي جليل، ولد في مكة سنة ١٠ قبل الهجرة، نشأ في الإسلام، وهاجر إلى المدينة، مع أبيه، شهد فتح مكة، أفتى الناس ستين سنة، وله في كتب الحديث ٢٦٣٠ حديثاً، توفى في مكة سنة ٧٣هـ. انظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام، (مرجع سابق)، ج ٤، ص ١٠٨.

(٣) رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنه. انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج ٢، ص ٩٤٨، برقم: ٢٥٢١.

وانظر: مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، (مرجع سابق)، ج ٣، ص ١٤٩٠، برقم: ١٨٦٨.

(٤) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، أبو حفص، الخليفة الصالح والملك العادل، وقيل له خامس الخلفاء الراشدين تشبيهاً لهم، فأخبره في عدل وحسن سياسته كثيرة، ولد بالمدينة سنة ٦١هـ، ولي الخلافة بعهد من سليمان بن عبد الملك سنة ٩٩هـ، ودامت خلافته سنتان ونصف، توفى سنة ١٠١هـ في معرة النعمان ودفن فيها. انظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام، (مرجع سابق)، ج ٥، ص ٥٠.

(٥) رواه البخاري ومسلم، انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، (مرجع سابق)، ج ٢، ص ٩٤٨، رقم الحديث: ٢٥٢١. وانظر: مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، (مرجع سابق)، ج ٣، ص ١٤٩٠، برقم: ١٨٦٨.

ويفهم من هذا الحديث أن سن الخامسة عشرة هي سن التكليف، ومن المعروف أن الجهاد وهو نوع من التكليف أصعب بكثير من الاعتماد على صاحب هذه السن في إدارة أمواله أو تحمله لمسؤولية إنتاجية أو وظيفية. كل ذلك جعلنا نعتبر البلوغ مرحلة انتقالية كما اعتبرها الشارع، فكما أن الإنسان قبل البلوغ طفل غير مكلف، وبعد البلوغ رجل مكلف، فهو كذلك قبل البلوغ تلميذ متعلم مستهلك، وبعد البلوغ رجل عامل منتج<sup>(١)</sup>.

وها هي بعض الدول المتقدمة تتصاع للهدى الإلهي عن غير قصد عندما لجأت إلى تخفيض سن الحدث من الثامنة عشرة إلى السادسة عشرة بهدف الحد من الجرائم وخرق القوانين التي يرتكبها أولئك الذين أنتجتهم الأنظمة التعليمية الحديثة<sup>(٢)</sup>.

**ثالثاً:** إن هذه الفكرة لجديرة بالاهتمام لما يترتب عليها من حلول لكثير من المشكلات التربوية والاجتماعية والاقتصادية. فالتأهيل لسن البلوغ يجعل الشاب يستغل طاقاته في العمل المثمر، بدلا من هدرها في الفراغ، وما ينتج عنه من مساوئ لا حصر لها. كما يخفف عن كاهل أسرته أعباء دراسته وبطالته لسن متأخرة. ولا شك أن متابعة التعليم مع العمل أمر مرهق، ولكن ليس بالضرورة أن يتابع المتخرجون كلهم تعليمهم العالي، فالمجتمع لا يتكامل بناؤه إلا بتوافر كافة الشرائح، ولكننا بذلك نكون قد أبعدنا شبح الجهل والضياع والفقر عن أبناء المجتمع. وقد يتفق هذا مع أهداف الحكومات من إنشاء المعاهد المهنية، ولكنه يختلف من حيث طريقة الإعداد والتأهيل، إذ يشعر الجميع بتكافؤ الفرص، ويؤهلهم للحياة بصورة أوسع.

والجدير بالذكر أن المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم قد أسهمت بشكل فعلي في محاربة الجهل والفقر بتعليم الفقراء والأيتام من أبناء المسلمين، وتأهيلهم لسن البلوغ، وتأمين عمل مناسب لهم. ولم تتوقف عند هذا الحد، بل شرعت بإنشاء المشروعات التنموية التعليمية في عدة دول إسلامية.

(١) لجنة التأليف في المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم، تعريف بالمدرسة الإسلامية للتربية والتعليم بدبي، (مرجع سابق)، ص ٢٨.

(٢) لجنة التأليف في المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم، النظام التربوي والتعليمي البديل، (مرجع سابق)، ص ٥.

رابعاً: لقد وضعت المدرسة في حساباتها أن التربية قبل التعليم، وأن بناء الشخصية المتكاملة لا تكون إلا بالقدوة الصحيحة عملاً وسلوكاً، لذلك بذلت قصارى جهدها في توفير المعلم القدوة القادر على غرس القيم والمبادئ في نفوس التلاميذ من خلال التعامل والحياة، ولم تقدم جملة من المبادئ النظرية التي يرددها الطالب ويحفظها، ولا يطبق منها شيئاً.

كما قامت المدرسة بتوفير مجموعة من البرامج التي تسهم في بناء شخصية الطالب، وتنمي فيه مشاعر الرجولة المبكرة، وتكسبه الجرأة والطلاقة والقدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية كالتدريب على الخطابة ومجلس الصف والبرامج الإعلامية. وقد أتتى على ذلك جهاز الرقابة المدرسية التابع لهيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي<sup>(١)</sup>.

خامساً: إن الشعار الذي اعتمده المدرسة (اعلم لتعمل، واعمل لتعلم) يمثل الهدف الذي ترجوه من التعليم، وهو السلوك القويم والعمل المثمر والإنتاج المبكر بما يسهم في نهضة المجتمع ورفقيه، إذ لا قيمة للعلم إذا لم يتحول إلى عمل وسلوك، فقد ورد في الحديث الشريف: (تعلموا العلم ما شئتم، فوالله لا تؤجرون بجميع العلم حتى تعملوا)<sup>(٢)</sup>. والحديث لا يقتصر معناه على العلم بأحكام الشريعة والتخلق بأدابها، بل يشمل كل علم نافع. وقد قيل: "العلم مبدأ للعمل، والعمل تمام العلم، ولا يُرغب في العلوم الفاضلة إلا لأجل الأعمال الصالحة"<sup>(٣)</sup>. ومنزلة العمل في الإسلام لا تقل عن منزلة العلم، بل يكمل أحدهما الآخر.

ولذلك عملت المدرسة على ربط العلم بالعمل بشكل ميداني، من خلال توفير الأجهزة والمختبرات والأنشطة التي تغرس في الطالب قيمة العمل، وتجعله يمارس

(١) انظر: التقرير الصادر عن جهاز الرقابة المدرسية في دبي، لعام ٢٠١٠م، (مرجع سابق)، ص ٨.  
 (٢) رواه الدارمي موقوفاً على معاذ بسند صحيح، وعلقه ابن عبد البر، وأسنده ابن عدي وأبو نعيم والخطيب في كتاب اقتضاء العلم للعمل من حديث معاذ فقط بسند ضعيف. انظر: الحداد، محمود بن محمد، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي وابن السبكي والزيبيدي، (مرجع سابق)، ج ١، ص ١٩٠ وما بعدها.  
 (٣) العامري، أبو الحسن محمد بن يوسف، كتاب الإعلام بمناقب الإسلام، تحقيق: أحمد عبد الحميد غراب، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، ١٩٦٧م، ص ٧٨.

العلم الذي يتعلمه بشكل ميداني، ويكسبه خبرة حقيقية في كثير من الأمور الحياتية، إلى جانب الخبرة في التخصص الذي يختاره. وقد ساعد هذا الأمر على الكشف المبكر لميول الطالب وقدراته بشكل حقيقي، مما جعله يحسن اختيار التخصص الذي يرغب المتابعة فيه. بخلاف ما نجده في واقع التعليم المعاصر من هوة واسعة بين ما يتعلمه الطالب وما يحتاجه في ميدان الحياة، ناهيك عن ضعف الخبرة العملية أو انعدامها في كثير من المجالات.

**سادساً:** تميزت المدرسة الإسلامية بحرصها الشديد على تأصيل اللغة العربية الفصحى في نفوس طلابها، وذلك من خلال الممارسة الحياتية اليومية، ناهيك عن تمكين الطلاب في القراءة والكتابة والتحدث بشكل جعلهم يتميزون عن طلاب سائر المدارس. وقد شهد بذلك جهاز الرقابة المدرسية في دبي لعامين على التوالي، واعتبره من نقاط القوة والتميز في المدرسة<sup>(١)</sup>.

**سابعاً:** أولت المدرسة الإسلامية المرأة اهتماماً خاصاً، انطلاقاً من تقدير دورها في بناء المجتمع وإعدادها للقيام بوظيفتها الأولى في رعاية الأسرة وتربية الأبناء، فقدمت لها نصيباً خاصاً من البرامج التي تعدها لأن تكون أمّاً قادرة على تحمل مسؤولية الأسرة، إلى جانب جملة من التخصصات العلمية التي تناسب طبيعتها وميولها. وهذا مما تميزت به المدرسة الإسلامية في تأهيل الفتاة حيث قامت بتدريبها بشكل ميداني على فن إدارة المنزل كالتنظيف والطبخ والخياطة والتزيين والإسعافات الأولية وغيرها.

**ثامناً:** حرصت المدرسة على مواكبة التطور التقني في مجال التعليم، فعملت على توفير الوسائل التعليمية الحديثة كأجهزة الحاسوب وغيرها، وشجعت طلابها على التدرب عليها وإتقان استخدامها، والحصول على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب (ICDL).

(١) انظر: التقرير الصادر عن جهاز الرقابة المدرسية في دبي، لعام ٢٠٠٩م، (مرجع سابق)، ص ١. والتقرير الصادر لعام ٢٠١٠م، (مرجع سابق)، ص ٥.

تاسعاً: لقد أحسنت المدرسة استثمار نظامها في التخفيف من معاناة بعض المجتمعات الفقيرة في السودان واليمن وسيريلانكا وغيرها من خلال مشروعات السكن المنتج ومدرسة الصف. فالتبكير في إعداد الطالب للعمل وتأهيله للحياة ضرورة ملحة في تلك المجتمعات للعمل على محاربة الأمية والبطالة والفقر، والسعي لاستثمار الموارد الطبيعية والطاقات البشرية في سبيل النهضة بالمجتمع والرقى به.

### المطلب الثاني: السلبيات.

لا يخلو عمل بشري من أخطاء وسلبيات، فلا كمال إلا لله وحده. ولكن الأخطاء درجات ونسب مختلفة، فقد تكون الأخطاء والسلبيات من أصل الفكرة، وقد تكون في سوء الفهم أو التطبيق، وقد تكون نتيجة الظروف المحيطة. وأياً كان السبب فالمهم أن يكتشف الإنسان تلك السلبيات، ويعمل على تصحيحها.

وبالرغم مما قدمته المدرسة الإسلامية من طرح يستحق التقدير والإجلال، فقد شابها بعض السلبيات التي حالت دون انتشارها كنموذج إسلامي رائد في التربية والتعليم.

ومن أبرز هذه السلبيات:

أولاً: اعتماد المدرسة نظام المعلم الشامل كركيزة أساسية في نجاح نظامها التربوي، بالرغم من اعترافها بندرة هذا النوع من المعلمين، وعدم قدرتها على توفير كادر مؤهل يغطي احتياجاتها بالصورة المخطط لها طيلة السنوات الماضية. وقد بذلت في سبيل ذلك جهوداً كبيرة. ومع ذلك يؤكد الاستطلاع الذي أجري مع عدد من المعلمين والمتخرجين بعدم استمرار معلم واحد مع طلابه منذ التحاقهم بالمدرسة إلى وقت تخرجهم. وذلك نظراً للتغييرات التي كانت تطرأ على الإدارة والمعلمين والطلاب، ولعدم قدرة الكثير من المعلمين على القيام بمهام المعلم الشامل كاملة.

وهكذا تبقى فكرة المعلم الشامل نظرية يصعب تطبيقها في الوقت الراهن. ومع ذلك ما تزال المدرسة متمسكة بها، وترفض تعديلها أو التنازل عنها - نظرياً - بالرغم من المعوقات التي تسببت بها مع وزارة التربية والتعليم من أجل الاعتراف بالشهادة.

وبغض النظر عن إمكانية تطبيق هذا النظام، فما جدوى حتمية التمسك به؟ إذ لا يمكننا التسليم بأنه المنهج الإسلامي المعتمد، فمن الثابت أن التخصص كان من منهجية علماء المسلمين في تعليمهم ومدارسهم، وكان للطالب الواحد شيوخ عدة يأخذ عنهم، بخلاف الكتاتيب التي كانت تعتمد على معلم واحد لمجموعة من الصبيان.

وإذا كان التخصص من منهجية علماء المسلمين في تدريس العلوم الشرعية كالالتفسير والحديث والفقه واللغة العربية، وكلها في مجال واحد، فمن باب أولى أن نعتمده في التعليم في المجالات كالرياضيات والعلوم والاجتماعيات.

أما الاحتجاج بأن المعلم المتخصص لا يمكنه أن يبني شخصية متكاملة، ففيه نظر، لأن الطالب إذا أخذ العلم عن معلمين متخصصين تتوسع مداركه، وتتوسع خبراته، وتصلق مهاراته. وهذا لا يلغي مسؤولية الجميع في التربية وبناء الشخصية، بالتعاون مع المعلم المربي الذي يصحب الطالب فترة دراسته يهذب أخلاقه، ويبني شخصيته، ويعالج مشكلاته.

ولذلك كان من الأولى أن تعيد المدرسة النظر في فكرة المعلم الشامل، وأن تبحث عن آلية تحقق الرؤية الإسلامية في التربية والتعليم، ولا تتعارض مع الأنظمة التعليمية المعمول بها في العالم.

ثانياً: ولو سلمنا جدلاً بأهمية نظام المعلم الشامل ودوره في تحقيق الأهداف المرجوة، فالأسئلة التي تطرح نفسها: لماذا لم تقم المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم بتأسيس كلية لتخريج المعلم الشامل المنشود على غرار تلك الكليات والمعاهد التي أسستها؟ ولماذا اكتفت بتنظيم دورات تأهيل المعلم الشامل؟ ولماذا لم تُدرج في تخصصاتها إعداد المعلم الشامل أسوة بإعداد المهندس والمدير والمصرفي؟ ولماذا لم تبادر لحل هذه المشكلة حلاً جذرياً طيلة العقدين الماضيين بالرغم من توفر الإمكانيات؟

وأياً كانت الإجابات والتبريرات فهي تقودنا إلى نتيجة واحدة وتضعنا أمام واقع يقول: إن إدارة المدرسة - وهي تدعو لنظام تربوي وتعليمي بديل - لم تتمكن من

حل هذه العقبة بالرغم من الجهود التي بذلتها في سبيل ذلك، وفي الوقت نفسه لن تسلّم للحلول المتوفرة لدى أنظمة التعليم المعاصرة.

وللعلم فإن دورات تأهيل المعلم الشامل لم تحقق الأهداف المرجوة في إعداد المعلم المنشود، لأنها دورات نظرية تتم عبر الإنترنت وتخلو من التدريب العملي والممارسة، وبالتالي لا يمكنها أن تقيس كثيرا من الجوانب الأخلاقية والتربوية والمهارية في شخصية المتدرب. بالإضافة إلى أن نتائج تلك الدورات ما زال ضعيفا إذ لم تُخرِّج طيلة السنوات السبع الماضية سوى (١٣٦) متدربا على ثلاث دفعات، بمن فيهم معلمو المدرسة الإسلامية ومعلماتها<sup>(١)</sup>.

ومن المسلم به لدى إدارة المدرسة الإسلامية أن إصلاح التعليم هو الوسيلة الأهم من أجل بناء حياة أفضل للمجتمع، ومع ذلك فإن المدرسة عملت على إعداد الطالب لسن البلوغ وتأهيله لدخول سوق العمل في مجالات شتى غير مجال التعليم، إذ لم تضع في حساباتها طيلة العقدين الماضيين تخريج معلمين لسوق التعليم عامة، ولا للمدرسة بشكل خاص، باستثناء تجربة واحدة لمساعد معلم، وقد حفت بكثير من العقبات، وحالت الظروف دون نجاحها واستمرارها<sup>(٢)</sup>.

**ثالثاً:** لقد أوقعت إدارة المدرسة الإسلامية المنتسبين إليها في دوامة التناقض بين ما تدعو إليه من أفكار وما تعمل به في الواقع. فكثيراً ما ينتقد مؤسس المدرسة فكرة متابعة الدراسة بعد التخرج من المدرسة، ويعيب على من يتفرغ للدراسة الجامعية، ويرى ذلك هدرا للوقت ومضيعة للجهد تحت اسم المؤهلات العلمية. وفي الوقت ذاته تجد إدارة المدرسة تفخر بالنجاحات التي حققها المتخرجون في ميدان العمل، وبالمناصب المرموقة التي شغلوها خارج مجموعة سعيد أحمد لوتاه. ولكن معظم هؤلاء ممن تابع دراسته الجامعية.

(١) انظر: الإحصائية الصادرة عن إدارة دورة تأهيل المعلم الشامل. (من وثائق المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم).

(٢) من المقابلة التي أجريتها مع الأستاذ عبد الله علي في مكتبه في المدرسة بتاريخ ١٠/٦/٢٠١٠م. (أذن بالإشارة إليه).

والغريب أن مؤسس المدرسة الذي يتهم تلك الجامعات بالعجز والقصور يعتمد في تعيين جهازه الوظيفي من معلمين وإداريين على حملة الشهادات الجامعية، ويحدد الرواتب حسب المؤهل العلمي، وقد نص النظام الداخلي للمدرسة على فروق في الرواتب بين حملة الليسانس وحملة الماجستير وحملة الدكتوراه<sup>(١)</sup>. ولم يُعرف أن الإدارة قبلت معلماً يتمتع بخبرة متميزة ولا يحمل شهادة جامعية.

رابعاً: لقد عملت المدرسة على طرح نظام تربوي وتعليمي بديل، ينهض بالمجتمع، ويقوده لتحقيق المعادلة المنشودة لدى جميع الأمم - كما يرى مؤسس المدرسة - وهي: {تكوين مجتمع راق، وبناء اقتصاد قوي، وتحقيق سياسة مستقرة}<sup>(٢)</sup>. وقدمت المدرسة طلابها طيلة عقدين من الزمان كنموذج لهذا النظام. ولكن ألا يحق لنا أن نتساءل: أين موقع التخصصات العلمية الأكاديمية العالية كالطب والهندسة والفلك والفيزياء والكيمياء في هذا النظام؟ وأين موقع الدراسات الإنسانية كالفلسفة وعلم النفس والقانون والعلوم الاجتماعية واللغات والآداب؟ وهل يمكن أن نحقق النهضة المنشودة بمجرد العناية بتخريج جيل من الفنيين والحرفيين المثقفين؟

لقد حصرت المدرسة آفاقها وتطلعاتها في تدريب الطلاب على بعض الحرف، وتأهيلهم لسوق العمل في سن مبكرة، وهذا ما تقوم به المعاهد المهنية والمدارس التقنية في الدول كلها، بغض النظر عن الاختلاف الجوهرية في المنهج والنظام.

ولا شك أن توفير الفنيين والمهنيين المثقفين أمر ضروري في بناء المجتمع، ولكنه لا يكفي لتحقيق النهضة والرقي. وتبقى الحاجة للأكاديميين في مختلف العلوم وأصحاب الدراسات العليا في جميع التخصصات ملحة. ولا يكتمل البناء بدون عقول نيرة قادرة على التخطيط والإبداع.

إن فكرة المدرسة بهذه الصورة تلامس مطامع أرباب العمل الذين يرحبون بهذه

(١) انظر: ملحق اللائحة الداخلية من مشروع النظام الأساسي المقدم إلى وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص٣. (من وثائق أرشيف المدرسة الإسلامية).

(٢) آل لوتاه، سعيد بن أحمد، لماذا نتعلم، (مرجع سابق)، ص٢٠.

الفئة من أصحاب الكفاءات، لأنهم يملكون مبرراً لاستغلالهم بدعوى عدم توفر المؤهل العلمي.

**خامساً:** لقد عملت المدرسة من خلال مناهجها وكراساتها بصورة غير مباشرة على التقليل من شأن بعض العلوم، وذلك من خلال اهتمام المدرسة بمهارات القراءة والكتابة والحساب فحسب، بينما خلت تلك الكراسات من فروع العلم المختلفة. الأمر الذي انعكس ذلك سلبياً على أفكار المتخرجين إذ يرون في كثير من العلوم مضيعة للوقت، وقيسونها بما تعود عليهم من نفع مادي. وبالتالي تساهم المدرسة في تكوين جيل - شبيه المكائن والآلات - يقدر العمل والإنتاج، ويزدري الثقافة والمعرفة.

وللعلم فإن معظم تلك الكراسات محصلة جهود فردية لمعلمين قديرين وهي تعكس رؤية مؤسس المدرسة في التربية والتعليم. وقد مضى على تأليفها أكثر من خمسة عشر عاماً، وما زالت بنفس الشكل والمضمون.

### **المطلب الثالث: التطلعات.**

لقد عملت المدرسة الإسلامية طيلة السنوات الماضية على تقديم نفسها كنموذج لنظام تربوي وتعليمي بديل، يمكنه أن يعالج مشكلات التعليم المعاصر، ويلبي احتياجات المجتمع التتموية، ويحقق أهدافه في تكوين مجتمع راق، وبناء اقتصاد قوي، وتحقيق سياسة مستقرة.

ولم تأل إدارة المدرسة جهداً في المشاركة في العديد من المؤتمرات، والتواصل مع كافة الجهات المعنية، كالوزارات والمنظمات والهيئات المحلية والعربية من أجل عرض فكرتها ونظامها. كما وجهت الدعوات لكثير من المسؤولين في قطاع التربية والتعليم للاطلاع ميدانياً على نظام المدرسة ومخرجاتها.

وبالرغم من الإعجاب الذي لم يكن يخفى على وجوه الزائرين، والإطراء الذي كان ينهال على مؤسس المدرسة ومديرها وأساتذتها، إلا أن أحداً لم يتفاعل عملياً لحمل الفكرة وطرحها للدراسة كنموذج عربي يمكن أن يكون نواة مشروع مدارس المستقبل التي نادى وينادي بها التربويون منذ مطلع القرن الحالي، وعقدوا

من أجلها المؤتمرات والندوات، وطرحوا العديد من الدراسات والتصورات، ووضعوا الخطط والرؤى لعقود وسنوات.

ترى ألا يستحق هذا النظام شيئاً من الدراسة والاهتمام؟! ألا يمكن الاستفادة بشيء من أفكاره وأسس معالجة بعض مشكلات المستعصية في أنظمتنا التعليمية؟!

قد يكون الجواب ثقیلاً على من لا يعترف بعقدة النقص التي تتملكنا، ولا يأنس إلا لرياح التطوير القادمة من الغرب. ولذلك نجد أن معظم الدراسات في هذا المجال ليست إلا مشاريع مستوردة من بلدان شتى من العالم. ولا حرج في ذلك إذا وجدنا فيها ما يحقق لنا التنمية المطلوبة، وأخذنا منها ما يتناسب مع واقعنا وبيئتنا، ويتفق مع قيمنا وتعاليم ديننا. وهذا لا يعني عدم قدرتنا على التخطيط لأنفسنا ورسم المستقبل الذي نريده لأمتنا. فما زال لدى الأمة الكثير من العقول المفكرة والقيادات الواعية القادرة على تحقيق التنمية المتكاملة.

ومع ذلك ما زلنا ننظر للقادم من الغرب نظرة الإعجاب والإكبار، ونتعامل مع نظرياته تعاملنا مع المسلمات. ونفتح له مطلق المجال ليرسم لنا رؤى مستقبل التعليم في عالمنا العربي بالريشة التي يريدها، متجاهلاً وعلى نحو مقصود ومنظم كافة الجهود العلمية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية في العالم العربي.

وعلى سبيل المثال: في عام ١٩٩٩م قامت وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة بالاستعانة بخبراء أجانب لرسم الرؤية الإستراتيجية لخطتها التربوية لغاية عام ٢٠٢٠م. وتأملنا في تلك الوثيقة لأدركنا وبدون عناء "أن هذه الوثيقة قد أعدت من قبل خبراء لا يعرفون سوى القليل عن مجتمع الإمارات ومراحل تطوره والتحديات التي تواجهه.. بل ويمكن الذهاب لأبعد من ذلك إلى القول بأن الخبراء الذين قاموا بإعداد وثيقة الرؤية لا يؤمنون أصلاً بالخبرات الوطنية في الحاضر أو المستقبل"<sup>(١)</sup>. ولا أعتقد أن أحداً منهم قد بذل أدنى جهد للبحث في طبيعة المجتمع الإماراتي وخصوصيته. "فلو قام أحد بإزالة اسم دولة الإمارات من الوثيقة، ثم قام

(١) الفارس، عبد الرزاق، التربية والتنمية، كتاب الخليج، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠٠٠م، ص ٧٩.

بعرضها على مجموعة من الخبراء أو قراء متوسطي الثقافة، لما أدرك أي منهم أن هذه الوثيقة لها علاقة أو صلة من قريب أو بعيد بدولة الإمارات ومشكلاتها وتطلعاتها المستقبلية. والوثيقة بذلك تكون على أحسن الأحوال عبارة عن اقتباسات من وثائق لدول أخرى واستعارات من خطط دولية ووثائق لمنظمات عالمية تتحدث بشكل عام عن المعضلات التي تواجه التربية<sup>(١)</sup>.

ولذلك لن يجدي الحديث عن التغيير والتطوير ما لم نشق بقدراتنا وإمكاناتنا، ونفتح المجال للعقول الوطنية المخلصة بأن تساهم في إعادة بناء أنظمتنا التعليمية. فالجميع اليوم متفقون على ضرورة التغيير في أنظمة التعليم، فكل شيء في حياتنا قد تغير عدا نظامنا التعليمي. وها نحن على أعتاب العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وما زال أبنائنا يمرّون بالنظام نفسه الذي مررنا به منذ عدة عقود، باستثناء بعض التعديلات الشكلية في توزيع سنوات المراحل الدراسية ومسمياتها، أو تطوير المناهج وطرائق التدريس.

لقد أثبت الواقع "أن نظامنا التعليمي غير قادر على مواكبة المتغيرات والأحداث المتسارعة في عالم المعرفة، وهذا ما يشير إليه العاملون في الميدان من أهل الاختصاص، وأي محاولة لإصلاح النظام بوضعه الحالي إنما هي عملية "ترميم"، وليس إعادة بناء، وهناك فرق كبير بين الأمرين"<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن النظام الذي عملت المدرسة الإسلامية على تطبيقه يعد خطوة جريئة باتجاه المستقبل الذي نتطلع إليه. وبغض النظر عما يحمله هذا النظام من مميزات وسلبيات، فقد كان من الأولى أن تتبناه منظمة وطنية أو عربية، وتعد له الدراسة اللازمة للخروج بما يمكن الاستفادة منه. وخصوصاً أن نظام المدرسة الإسلامية صار واقعاً يمكن أن تقاس مخرجاته بصورة دقيقة.

ولكن العقبة الكبرى التي شلت تفكير الكثير هي عدم قناعتهم بإمكانية الخروج عن نظام التعليم العالمي الذي جعل التعليم العام لغاية سن الثامنة عشر.

(١) المرجع نفسه، ص ٧٤.

(٢) حارب، سعيد عبد الله، مستقبل التعليم وتعليم المستقبل، المجمع الثقافي، أبوظبي، د.ط، ٢٠٠١م، ص ٨٣.

ومنهم من جعل العصي في العجلات في عدم القدرة على التوفيق بين هذا النظام والأنظمة الأخرى. وهذا دليل الشعور بالتبعية دائماً. فلماذا لا نخطط لمجتمعاتنا بصورة مستقلة تحقق لنا التنمية الشاملة؟ ثم ما نسبة الطلاب الذي سيتابعون دراساتهم في الخارج؟ ومهما تكن، يمكن أن نضع الحلول المناسبة لهذه الثلة. ولكننا نكون قد حققنا مكاسب لا تحصى في السواد الأعظم من طلابنا.

ثم إن تجربة المدرسة الإسلامية لم تكن بدعا في عالم التربية والتعليم. فهناك العديد من الأنظمة التي خرجت عن نظام التعليم العام في العالم، وعلى رأسها النظام البريطاني المعروف باسم (Gcse) الذي يسمح للطلاب الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية البريطانية إذا كان عمره ١٦ عاماً<sup>(١)</sup>. إذ يستطيع مثل هذا الطالب التقدم للمستوى العالي اعتباراً من الصف العاشر<sup>(٢)</sup>. وقد استطاع هذا النظام أن يوفق بينه وبين أنظمة التعليم الأخرى. وفي ماليزيا تم اعتماد سنتين فقط المرحلة الثانوية<sup>(٣)</sup>، بحيث يتخرج الطالب في سن السابعة عشر. كما قامت العديد من الدول كألمانيا والسويد واليابان وسنغافورة بالتعديل من نظامها في التعليم العام بما يتناسب مع رؤيتها الاستراتيجية في التنمية الشاملة<sup>(٤)</sup>.

إن العالم الذي نعيشه سريع الخطأ وملئ بالمتغيرات، ومع ذلك ما زال الكثير لا يتقون بقدرات المراهق، ويشككون في إمكانية تأهيله للحياة وإعداده في مثل هذا السن. وذلك لأنهم ما زالوا يعيشون في عالمهم قبل عقود من الزمان، ويتجاهلون الثورة المعرفية التي نعيشها، والطاقت المخزونة لدى الشباب والتي تهدر غالباً بما لا ينفع بحجة متابعة الدراسة. فإن لم نتمكن من اختزال سنوات الدراسة، فلا أقل من أن نحسن استثمار هذه السنوات ونعد الطالب فيها الإعداد المناسب للحياة.

وأخيراً لقد أعذر مؤسس المدرسة الإسلامية بعد أن قدم جهده في طرح نظام

(١) المزروعى، راشد، دور التعليم الخاص بالدولة، ورقة عمل مقدمة لندوة (واقع ومستقبل التعليم بدولة

الإمارات العربية المتحدة)، ندوة الثقافة والعلوم، دبي، ١٨ - ١٩ مارس ١٩٩٢م، ص ١٩.

(٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مدرسة المستقبل، الوثيقة الرئيسية، تونس، ٢٠٠٠م، ص ٤٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٣.

(٤) حارب، سعيد عبد الله، مستقبل التعليم وتعليم المستقبل، (مرجع سابق)، ص ٨٩.

تربوي وتعليمي بديل، وعمل على تحقيقه على الواقع ليكون نموذجا عمليا يمكن أن يحقق للأمة قفزة نوعية في ميدان التربية والتعليم.

\*\*\*